رؤية مستقبلية لتطوير مدارس وروضات الأطفال في ضوء تقييم واقع المنظومة التعليمية الحالية وانعكاساتها علي تدعيم التنمية المستدامة كمدخل لإرثاء رؤية الدولة المصرية ٢٠٣٠

إعداد:
أ/ حمدي مصطفي[١]
د/ علي عبد السلام[٢]
د/ شيماء محمد طلعت[٣]

المقدمة ومشكلة البحث:

تسعي وزارة التربية والتعليم لتحقيق توجهات الدولة المصرية في الوقت الحالي بضرورة الارتقاء بمستوي المنظومة التعليمة وخاصة في ظل المتغيرات المتلاحقة التي تشهدها أساليب التعليمي في الألفية الجديدة، وبالتالي كان لزاماً علي وزارة التربية والتعليم مواكبة تلك التطورات والتفكير في المستحدثات التعليمية التي تثري العملية التعليمية والتي تهدف إلى إيجاد بدائل غير تقليدية لتطوير منظومة التعليم وخاصة في ضوء رؤية الدولة المصرية ٢٠٣٠ والتي تسعي في مقدمتها إلى تطوير منظومة التعليم وجعله في مكانة مرموقة.

ولقد أصبح التطور المستمر سمة أساسية من سمات العصر وأضحى تطبيقه واستحداث آليات لتفعيله ضرورة لا غنى عنها في كل مناحي الحياة تحقيقاً للجودة الشاملة ومواكبة للتغيرات المعاصرة والمستقبلية ومن ثم تحرص مختلف النظم المجتمعية ـ وفي مقدمتها التعليم ـ على تحديث مستويات معيارية تهدف إلى الوصول إلى رؤية واضحة للمدخلات والمخرجات وإلى تحقيق الأهداف المنشودة (كمال عبد الحميد زيتون، ٢٠٠٤، ص١١٥).

ونجاح المؤسسات التربوية وقيامها بمسئولياتها مرهون بمدى فاعلية إدارتها، ومدى قدرتها على توجيه النشاط التربوي وإثرائه بما يحقق الأهداف المنشودة والتي من أهمها الارتقاء بمستوي جودة الخدمة التربوية المقدمة فيها لمواجهة التحديات التي يفرزها التطور المحلي والعالمي بما في ذلك تحديث الأساليب التي تمارسها هذه المؤسسات (حسام الدين السيد، ٢٠١١، ص٣١).

ولقد اعتمدت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، ومن بينها مصر، خطة التنمية المستدامة (٢٠١٦ ـ ٢٠٣٠) في قمة تاريخية أممية توافقت الدول خلال الخمسة عشر عاماً المقبلة من خلال إطار شامل جامع حول تنفيذ هذه الأهداف الجديدة والتي تضم سبعة عشر هدفاً ومائة وتسعة وستون غاية وتنطبق علي الجميع، وتسعى لحشد الجهود للقضاء علي الفقر والجوع في كل مكان ومكافحة

[١] وكيل الوزارة – مدير عام مديرية التربية والتعليم بالمنيا
[٢] مدير عام إدارة المنيا التعليمية
[٣] دكتوراه التربية تخصص رياض الأطفال ـ معلم خبير رياض أطفال بمدارس اللغات

أشكال عدم المساواة بين الجنسيين، وتمكين النساء والفتيات بدول العالم، وكذلك المساواة فيما بين الدول وحماية حقوق الأنسان وكفالة الحماية الدائمة للأرض ومواردها الطبيعية وتهيئة الظروف المناسبة للنمو الإقتصادي المستدام والمطرد, وتعزيز الابتكار وتوفير العمل اللائق وحماية التدهور البيئي مع مراعاة مستويات التنمية والقدرات الوطنية تحت شعار " لا احد يتخلف عن ركب التنمية Leave no one behind (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨، ص١٩).

وتمثل رؤية مصر ٢٠٣٠ محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر تربط الحاضر بالمستقبل وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة، لتبني مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم ومزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والإجتماعية وتُعيد إحياء الدور التاريخي لمصر في الريادة الإقليمية، كما تمثل خرطة الطريق التي تستهدف تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية، وتعمل علي تنفيذ أحلام وتطلاعات الشعب المصري في توفير حياة لائقة حياة كريمة، في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها مصر بأبعادها المحلية والإقليمية والعالمية (إيمان الزهري، ٢٠٢٠، ص٢).

كما تسعي مصر لتكون من أفضل ٣٠ دولة في العالم في مؤشر التنافسية العالمية، ومن أكبر ٣٠ اقتصاد في العالم. وتربط أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة في مصر بأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥ (علاء الدين زهران، ٢٠١٩، ص٥٤).

وقد تبنت هذه الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يهدف إلي تحسين جودة الحياه في الوقت الحاضر، وبما يحفظ حقوق الأجيال القادمة، وتشمل الإستراتيجية الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة حيث تشمل علي ما يلي:

١- البعد الاقتصادي: ويضم محور التنمية الاقتصادية، ومحور الطاقة ومحور المعرفة والابتكار والبحث العلمي، ومحور الثقافية وكفاءة المؤسسات الحكومية.
٢- البعد الاجتماعي: ويضم العدالة الاجتماعية، والصحة والتعليم والتدريب، والثقافة.
٣- البعد البيئي: ويضم محور البيئة، ومحور التنمية العمرانية (عمر مرسي، ٢٠١٨، ص٢٤).

وقد تم صياغة هذه الاستراتيجية وفقاً لأسلوب التخطيط الإستراتيجي طويل المدى، والاعتماد أيضاً علي التخطيط بالمشاركة، حيث تم إعدادها بمشاركة مجتمع واسعة ضمت الوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والخبراء والأكاديميين، بجانب مشاركة من المنظمات الدولية (رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠١٨، ص٢).

ومن خلال ما سبق يتضح أهمية تطوير المنظومة التعليمية وما له من مردود علي المجتمع من خلال السعي لمواكبة التطور العالمي في المجالات التعليمية، فقد أدي التقدم العلمي والتكنولوجي في العصر المعاصر إلى ضرورة تطور المنظومة التعليمية وبالتالي أصبح لزاماً على كافة المؤسسات التعليمية مواكبة هذه التقدم الهائل، فأصبحت قدرات الدول في العصر الحديث تقاس بتطور منظومة التعليم، فعند النظر إلى الدول الكبرى نجدها في مصاف الدول التي تهتم بتطوير

التعليم إيماناً منها أن أي رقي للمجتمع لن يأتي ألا من خلال مجتمع واعي متعلم واسع الأفق يستطيع من خلال منظومة التعليم الوصول إلى أفضل غاياته.

وبدأت مصر في التحول من الخطط الخمسية إلي الخطط الاستراتيجية التي تمتد لخمسة عشر عاماً (٢٠١٦ - ٢٠٣٠)، من خلال إصدار النسخة الوطنية لاستراتيجية التنمية المستدامة، وهي أول خطة إستراتيجية بعيدة المدي والتي تتماشي مع الأهداف الإنمائية العالمية للتنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة والمعروفة ب SDGs. ولعل أهم ما يميز الخطط الاستراتيجية عن الخطط الخمسية هو تضمينها لمؤشرات قياس الأداء الكمية والتي تسهل عمليات متابعة مدى التقدم المحرز في تحقيق المستهدفات ومن ثم عمليات المحاسبة والمساءلة.

وقد تضمنت الإستراتيجية الوطنية عشرة محاور رئيسية تغطي أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث يشتمل البعد الإقتصاد علي محاور التنمية الاقتصادية، والطاقة، والمعرفة والابتكار والبحث العلمي، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، أما البعد الاجتماعي فيشتمل علي محاور العدالة الاجتماعية، والصحة، والتعليم والتدريب، والثقافة، وأخيراً البعد البيئي ويشتمل علي محوري البيئة والتنمية العمرانية. وتُجري محاولات التحديث حالياً علي قدم وساق في محاولة لتحيق أكبر من الاتساق مع الأهداف الإنمائية العالمية للتنمية المستدامة SDGs، ومن الجدير بالذكر أن مصر من خلال وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري قدمت تقريرها الطوعي بشأن الأهداف الأممية في يوليو ٢٠١٨ والذي حاز علي إشادة دولية لما اتسم به من مصداقية وشافية بحسب المراقبون.

ومع كل ما حققته مصر خلال السنوات الأربع الماضية من إنجازات، ومع استعادة الأمن، يحدونا الأمل بمستقبل أفضل ومشرق لمصرنا الغالية، مع السير في الخيار الوحيد وهو خيار التنمية الشاملة، والذي يتطلب تكاتف جميع الجهود علي مختلف الأصعدة والعمل المستمر والدؤوب في شتي المجالات بكل جدية وإتقان للعبور بالمنظومة التعليمية نحو مرحلة الازدهار وقطف ثمار التنمية.

وقد أصبح التركيز الآن مسلطاً على وزارة التربية والتعليم باعتبارها الدعامة الرئيسية فى نجاح إعداد جيل جديد قادر علي مواجهة التحديات ومؤهله لرفع شأن مصرنا الحبيبة والارتقاء بها في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك من خلال السعي نحو تطوير كافة مجالات العملية التعليمية واستحداث المجالات الجديدة التي من شأنها تعمل علي تطوير المنظومة التعليمية.

ومن هنا تظهر أهمية ومشكلة البحث في كونها محاولة لتقييم واقع المنظومة التعليمية الحالية والتي يمكن من خلال التعرف علي جوانب القصور في وضع رؤية مستقبلية لتطوير مدارس وروضات الأطفال والتعرف علي وانعكاساتها علي تدعيم التنمية المستدامة كمدخل لإرثاء رؤية الدولة المصرية ٢٠٣٠ والذي يعد هدف قومي تسعي كافة مؤسسات الدولة إلى تحقيقه.

هدف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى وضع رؤية مستقبلية لتطوير مدارس وروضات الأطفال وانعكاساتها علي تدعيم التنمية المستدامة كمدخل لإرثاء رؤية الدولة المصرية ٢٠٣٠ وذلك في تقييم واقع المنظومة التعليمية الحالية، وذلك من خلال التعرف علي:

١- الجوانب الاجتماعية المتحققة في المنظومة التعليمية الحالية.
٢- الجوانب البيئية المتحققة في المنظومة التعليمية الحالية.
٣- الجوانب الاقتصادية المتحققة في المنظومة التعليمية الحالية.

تساؤلات البحث:

١- ما واقع الجوانب الاجتماعية المتحققة في المنظومة التعليمية الحالية ؟
٢- ما واقع الجوانب البيئية المتحققة في المنظومة التعليمية الحالية ؟
٣- ما واقع الجوانب الاقتصادية المتحققة في المنظومة التعليمية الحالية ؟
٤- ما هي الرؤية المستقبلية لتطوير مدارس وروضات الأطفال وانعكاساتها علي تدعيم التنمية المستدامة كمدخل لإرثاء رؤية الدولة المصرية ٢٠٣٠ ؟

إجراءات البحث:

منهج البحث:

استخدم الباحثون المنهج الوصفى (أسلوب الدراسات المسحية) بخطواته وإجراءاته وذلك لمناسبته لتحقيق أهداف البحث.

مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث فى قيادات مديرية التربية والتعليم بالمنيا، ومديري الادارات التعليمية، ومديري الادارات العموم بالمديرية، والموجهين العموم وموجهي الادارات التعليمية، ومعلمي ومعلمات علي اختلاف مستوياتهم، كما قام الباحثون باختيار عينة البحث بالطريقة الطبقية العشوائية والبالغ قوامها (٨٢) فرداً من مجتمع البحث، والجدول التالي يوضح توصيف عينة البحث.

جدول (١): توصيف عينة البحث

	فئات المجتمع	العينة الاستطلاعية	العينة الأساسية
١	قيادات مديرية التربية والتعليم بالمنيا	٢	٨
٢	مديري الإدارات التعليمية	٢	٥
٣	مديري الإدارات العموم بالمديرية	٣	١٠
٤	الموجهين العموم وموجهي الإدارات التعليمية	٢	٧
٥	المعلمين والمعلمات	١١	٥٢
	الإجمالي	٢٠	٨٢

أداة جمع البيانات:

استبيان تقييم واقع المنظومة التعليمية الحالية بمدارس وروضات الأطفال:

وهي استمارة من إعداد الباحثون واتبعوا في إعدادها الآتي:

١ ـ تحديد هدف الاستبيان:

تم تحديد هدف الاستبيان وقد تمثل في تقييم واقع المنظومة التعليمية الحالية بمدارس وروضات الأطفال.

٢ ـ تحديد أبعاد الاستبيان:

من خلال إطلاع الباحثون على الدراسات السابقة، قام الباحثون بتحديد مجموعة من الأبعاد وقد تمثلت أبعاد الاستبيان الآتي:

البعد الأول: البعد الاجتماعي.

البعد الثاني: البعد البيئي.

البعد الثالث: البعد الاقتصادي.

وقام الباحثون بعرضها على مجموعة من الخبراء في مجال التربية ورياض الأطفال قوامها (٥) خبراء وذلك لإبداء الرأي في مدي مناسبتها، وقد تم اختيار الأبعاد التي حصلت على نسبة ٧٠% فأكثر من مجموعة أراء الخبراء، والجدول التالي (٢) يوضح ذلك.

جدول (٢): أراء السادة الخبراء حول مدي مناسبة أبعاد الاستبيان (ن = ٥)

الأبعاد	التكرار	النسبة المئوية
البعد الاجتماعي	٥	١٠٠%
البعد البيئي	٤	٨٠%
البعد الاقتصادي	٤	٨٠%

يتضح من جدول (٢):

ـ تراوحت النسبة المئوية لآراء الخبراء حول مدي مناسبة أبعاد الاستبيان ما بين (٨٠%: ١٠٠%)، وبناءاً على أراء السادة الخبراء تم الموافقة على جميع أبعاد الاستبيان وذلك لحصولها على نسبة أعلي من ٧٠% من آراء السادة الخبراء.

٤ ـ صياغة عبارات الاستبيان:

قام الباحثون بوضع مجموعة من العبارات لكل بعد، وقد بلغ عدد العبارات (٣٠) عبارة، وقد قام الباحثون بعرض تلك العبارات على مجموعة من الخبراء فى مجال التربية ورياض الأطفال قوامها (٥) خبراء وذلك لإبداء الرأي في مدي مناسبة العبارات لأبعاد البحث، ويوضح جدول (٣) ذلك.

جدول (٣): عدد العبارات التي تم حذفها من الصورة المبدئية للاستبيان

المحاور	عدد العبارات في الصورة المبدئية	عدد العبارات المحذوفة	أرقام العبارات المحذوفة	عدد العبارات النهائية
البعد الاجتماعي	١٠	١	٥	٩
البعد البيئي	١٠	-	-	١٠
البعد الاقتصادي	١٠	١	٢٨	٩
الإجمالي	٣٠	٢		٢٨

يتضح من جدول (٣):

- تم حذف العبارات التي حصلت على نسبة أقل من ٧٠% من اتفاق الخبراء وقد بلغت عدد العبارات المحذوفة (٢) عبارة لتصبح الصورة النهائية مكونة من (٢٨) عبارة.

٥ - تصحيح الاستبيان:

لتصحيح الاستبيان قام الباحثون بوضع ميزان تقديري ثلاثي، وقد تم التصحيح كالتالي:

- موافق (٣) ثلاثة درجات.
- إلى حد ما (٢) درجتان.
- غير موافق (١) درجة واحدة.

المعاملات العلمية للاستبيان:

أ - الصدق:

لحساب صدق الاستبيان استخدم الباحثون الطرق التالية:

(١) صدق المحتوى:

قام الباحثون بعرض الاستبيان على مجموعة من الخبراء في مجال التربية ورياض الأطفال قوامها (٥) خبراء وذلك لإبداء الرأي في ملاءمة الاستبيان فيما وضع من أجله، وقد تراوحت النسبة المئوية لآراء الخبراء حول عبارات الاستبيان ما بين (٤٠%: ١٠٠%)، وبذلك تم حذف عدد (٢) عبارة لتصبح الصورة النهائية مكونة من (٢٨) عبارة.

(٢) صدق الاتساق الداخلي:

لحساب صدق الاتساق الداخلي للاستبيان قام الباحثون بتطبيقه على عينة قوامها (٢٠) فرداً من مجتمع البحث ومن غير العينة الأصلية للبحث، حيث تراوحت معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذى تنتمى إليه ما بين (٠.٦٦: ٠.٩٣)، كما تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبيان ما بين (٠.٦٠: ٠.٨٧)، كما تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للمحور الذي تنمي إليه ما بين (٠.٩٢: ٠.٩٥) وهى معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للاستبيان.

ب ـ الثبات:

لحساب ثبات الاستبيان قام الباحثون باستخدام معامل ألفا لكرونباخ وذلك بتطبيقها على عينة قوامها (٢٠) فرداً من مجتمع البحث ومن خارج العينة الأصلية، وقد تراوحت معاملات ألفا للاستبيان ما بين (٠.٨٦: ٠.٩٢) وهى معاملات دالة إحصائيا مما يشير إلى ثبات الاستبيان.

المعالجات الإحصائية:

ـ النسبة المئوية. ـ معامل الارتباط. ـ معامل الفا لكرونباخ.

ـ الدرجة المقدرة. ـ مربع كا.

وقد ارتضي الباحثون مستوى دلالة عند مستوى (٠.٠٥)، كما استخدم برنامج Spss لحساب بعض المعاملات الإحصائية.

عرض النتائج ومناقشتها وتفسيرها:

الإجابة علي التساؤل الأول الذي ينص علي:

ما واقع الجوانب الاجتماعية المتحققة في المنظومة التعليمية الحالية ؟

جدول (٤): الدرجة المقدرة والنسبة المئوية ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات البعد الأول (البعد الاجتماعي) (ن = ٨٢)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	النسبة المئوية	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
١.	يتم عقد بروتوكولات مع كافة مؤسسات الدولة للاستفادة منها في تطوير البنية التحتية التعليمية.	٩	١٤	٥٩	١١٤	%٤٦.٣٤	٥٥.٤٩
٢.	تتناسب خطط وبرامج المؤسسات التعليمية مع التغيرات المعرفية والظروف المستقبلية.	٨	١٨	٥٦	١١٦	%٤٧.١٥	٤٦.٩٣
٣.	توجد لجان من قبل وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية لمتابعة وتقييم العمل المؤسسي بهدف رفع مستوي الكفاءة والفاعلية.	٢٠	١٥	٤٧	١٣٧	%٥٥.٦٩	٢١.٦٨
٤.	يتم تدعيم أنشطة ذوي الاحتياجات الخاصة وتقديم الدعم الكامل لهم.	٨	٨	٦٦	١٠٦	%٤٣.٠٩	٨٢.٠٥
٥.	تشعب البرامج والأنشطة الاجتماعية المختلفة مما يسهم علي إثراء العملية التعليمية.	١٢	١٨	٥٢	١٢٤	%٥٠.٤١	٣٤.٠٥
٦.	يتم وضع رؤية مستقبلية للتعرف علي العقبات والمشكلات التي تعرقل العملية التعليمية والعمل علي حلها بأسلوب علمي.	٣	١٨	٦١	١٠٦	%٤٣.٠٩	٦٦.٣٢
٧.	يتم إيجاد مناخ إيجابي لحث كافة العاملين علي العمل والإبداع والابتكار.	٦	١٥	٦١	١٠٩	%٤٤.٣١	٦٣.٦٨
٨.	يوجد تقييم مستمر وبأسلوب علمي لنظم الحوكمة الإلكترونية بالمؤسسات التعليمية.	٣	٢٣	٥٦	١١١	%٤٥.١٢	٥٢.٤١
٩.	يتم الاستفادة من اقتراحات العاملين عند رسم السياسات المستقبلية في ضوء الحوكمة الإلكترونية.	٥	١٥	٦٢	١٠٧	%٤٣.٥٠	٦٧.٧٨
	الدرجة الكلية للبعد				١٠٣٠	%٤٦.٥٢	

قيمة (كا) الجدولية عند مستوي دلالة (٠.٠٥) = ٥.٩٩

يتضح من جدول (٤):

- تراوحت النسبة المئوية لآراء عينة البحث في عبارات البعد الاجتماعي ما بين (٤٣.٠٩%: ٥٥.٦٩%)، كما بلغت النسبة المئوية للبعد ككل (٤٦.٥٢%).
- توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في جميع العبارات وفي اتجاه عدم الموافقة.

ويرجع الباحثون تلك النتيجة إلى ضعف الجوانب الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات التعليمية حيث أنها لا يتم عقد بروتوكولات مع كافة مؤسسات الدولة للاستفادة منها في تطوير البنية التحتية التعليمية ولا يتم تدعيم أنشطة ذوي الاحتياجات الخاصة وتقديم الدعم الكامل لهم، وكذلك لا يتم وضع رؤية مستقبلية للتعرف علي العقبات والمشكلات التي تعرقل العملية التعليمية والعمل علي حلها بأسلوب علمي، وكذلك لا يوجد تقييم مستمر وبأسلوب علمي لنظم الحوكمة الإلكترونية بالمؤسسات التعليمية.

وبالتالي وجب الاهتمام بالمجالات الاجتماعية لتطوير المنظومة التعليمة لما لها من قدرة علي الارتقاء بها، وهذا ما أكدته دراسة " تشارلز شيبارد Cheppard, Charles " (٢٠١٠) حيث أشارت نتائجها أن المدرسة التي تطبق نموذج المؤشر التربوي يمكن تطويرها وتحسين الجودة التعليمية بها، وبذلك يمكن أن تكون هذه المدرسة مثالا لتحسين المدارس في جنوب أفريقيا كلها، وانتهت الدراسة إلى أنه لابد من وجود مدرسة تقوم على مؤشرات تعليمية كنموذج لتحسين الجودة التعليمية، ودراسة " Moura & Seraiva " (٢٠١١) والتي أشارت نتائجها إلى ضرورة وضع نموذج مثالي لرياض الأطفال من خلال نشر مفهوم هندسة الجودة والتخطيط لتطبيق أدوات إدارة الجودة للوصول إلى رياض أطفال نموذجية، وبناء تصور مقترح لرياض الأطفال النموذجية من خلال التعرف على احتياجات وتصورات المستفيدين، وتحديد مواصفات رياض الأطفال النموذجية، أدى نشر المفهوم الجودة وإعادة هندسة العمليات الإدارية في مؤسسات رياض الأطفال إلى تشجيع مشاركة المجتمع ككل، وتشجيع التفاعل مع البيئة المحيطة بالروضة.

الإجابة علي التساؤل الثاني الذي ينص علي:

ما واقع الجوانب البيئية المتحققة في المنظومة التعليمية الحالية ؟

جدول (٥): الدرجة المقدرة والنسبة المئوية ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات البعد الثاني (البعد البيئي) (ن = ٨٢)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	النسبة المئوية	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
١.	يتم إنشاء المدارس والروضات وفقا لأعلي المواصفات العالمية في العملية الإنشائية الآمنة.	٩	١٠	٦٣	١١٠	%٤٤.٧٢	٦٩.٨٣
٢.	الاعتماد علي نتائج البحوث العلمية في المجالات التعليمية والاستفادة منها في تطوير المنظومة.	٢	١٩	٦١	١٠٥	%٤٢.٦٨	٦٧.٤٩
٣.	تطوير قدرات العاملين من خلال تنمية إبداعاتهم من خلال صقلهم بالدورات التدريبية المتطورة في كافة المجالات التعليمية.	٨	٢٥	٤٩	١٢٣	%٥٠.٠٠	٣١.٠٥

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	النسبة المئوية	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
٤.	يتم تطبيق تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مدارس وروضات الأطفال.	٣	٤	٧٥	٩٢	%٣٧.٤٠	١٢٤.٧١
٥.	مراعاة عوامل الأمن والسلامة العالمية عن الشروع في عملية إنشاء المدارس والروضات.	١٢	٢١	٤٩	١٢٧	%٥١.٦٣	٢٧.٢٤
٦.	يتم تعديل قدرة المدارس والروضات المناسبة لطبيعة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.	٤	١٩	٥٩	١٠٩	%٤٤.٣١	٥٩.١٥
٧.	استخدام التقنيات الحديثة داخل المؤسسات التعليمية وخارجه بما يضمن القدرة علي مسايرة التقدم العملي.	١٠	١٤	٥٨	١١٦	%٤٧.١٥	٥١.٩٠
٨.	تعزيز قدرة المنشئات التعليمية للتعامل مع المخاطر المتوقعة التي قد تحدث نتيجة للتجمعات الكبرى.	١١	١٦	٥٥	١٢٠	%٤٨.٧٨	٤٢.٤٦
٩.	تراعي كافة المؤسسات عند وضع استراتيجياتها المستقبلية دمج مفهوم التنمية المستدامة في كافة برامجها وأنشطتها.	٧	٢٤	٥١	١٢٠	%٤٨.٧٨	٣٦.٠٢
١٠	تسعي الاستراتيجيات المستقبلية إلى الحفاظ علي الاستقرار في المجالات البيئية والمعلوماتية المستحدثة.	٥	١٤	٦٣	١٠٦	%٤٣.٠٩	٧١.٢٩
	الدرجة الكلية للبعد				١١٢٨	%٤٥.٨٥	

قيمة (كا) الجدولية عند مستوي دلالة (٠.٠٥) = ٥.٩٩

يتضح من جدول (٥):

- تراوحت النسبة المئوية لآراء عينة البحث في عبارات البعد البيئي ما بين (٣٧.٤٠%: ٥١.٦٣%)، كما بلغت النسبة المئوية للبعد ككل (٤٥.٨٥%).
- توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في جميع العبارات وفي اتجاه عدم الموافقة.

ويرجع الباحثون تلك النتيجة إلى عدم تحقق الجوانب البيئية في المنظومة التعليمية الحالية، حيث أن أغلب المدارس وروضات الأطفال لم يتم إنشائها وفقاً للمعايير العلمية، وكذلك لا يتم إنشاء المدارس والروضات وفقا لأعلي المواصفات العالمية في العملية الإنشائية الآمنة ولا يتم تطبيق تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مدارس وروضات الأطفال وعدم مراعاة عوامل الأمن والسلامة العالمية عن الشروع في عملية إنشاء المدارس والروضات، وكذلك لا يتم تعديل قدرة المدارس والروضات المناسبة لطبيعة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ولا يتم تعزيز قدرة المنشئات التعليمية للتعامل مع المخاطر المتوقعة التي قد تحدث نتيجة للتجمعات الكبرى وعدم سعي الاستراتيجيات المستقبلية إلى الحفاظ علي الاستقرار في المجالات البيئية والمعلوماتية المستحدثة.

ومن خلال ذلك وجب الاهتمام بالمجالات البيئية وتعزيز قدرة المنشآت التعليمية علي التعامل مع كافة المخاطر وتطويرها لتتناسب مع الفئات المختلفة والتي من أهمها ذوي الاحتياجات

الخاصة، وهذا ما أكدته دراسة " نورهان مصطفى عبود " (٢٠١٨) والتي أشارت نتائجها أن المتطلبات الخاصة بتطوير مبنى مؤسسة رياض الأطفال غير ملائمة لاستيعاب (دمج) ذوى الاحتياجات الخاصة حيث أن المؤسسات تحتاج إلى تفعيل الموارد المادية بداخلها حتى تكون مجهزة لاستقبال هؤلاء الأطفال، وضرورة الاستفادة من التجارب العالمية المعاصرة في التغلب على معوقات الدمج ومعرفة أسسه.

ما واقع الجوانب الاقتصادية المتحققة في المنظومة التعليمية الحالية ؟

جدول (٦): الدرجة المقدرة والنسبة المئوية ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات البعد الثالث (البعد الاقتصادي) (ن = ٨٢)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	النسبة المئوية	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
١.	يتم استحداث مشروعات إنشائية لتطوير مجالات المنظومة التعليمية.	-	١٣	٦٩	٩٥	%٣٨.٦٢	٩٨.٣٧
٢.	تسهم عملية الاستثمار في تغطية مصروفات أنشطة المؤسسات الرياضية بشكل كافي.	-	١٢	٧٠	٩٤	%٣٨.٢١	١٠٢.٥٤
٣.	يوجد تنوع في المجالات الاستثمارية المختلفة لضمان حسن استثمار البنية التعليمية.	-	١٤	٦٨	٩٦	%٣٩.٠٢	٩٤.٣٤
٤.	يتم استغلال المنشئات والمرافق وطرحها للاستثمار من أجل الاستفادة منها علي المستوي الخدمي والتعليمي.	-	٨	٧٤	٩٠	%٣٦.٥٩	١٢٠.٦٨
٥.	يتم تطوير المنشئات التعليمية من خلال طرحها للاستثمار ووضع شروط للمستثمر لتطويرها واستحداث مجالات أخري.	-	١١	٧١	٩٣	%٣٧.٨٠	١٠٦.٨٥
٦.	تقديم الخدمات المختلفة للجمهور والتلاميذ علي أعلي مستوي من الخدمة من خلال طرح استغلالها للقطاع الخاص.	-	١٥	٦٧	٩٧	%٣٩.٤٣	٩٠.٤٦
٧.	يتم استغلال الملاعب الرياضية وطرحها للاستثمار مما يزيد من توفير الدعم المادي للمدارس.	-	١٥	٦٧	٩٧	%٣٩.٤٣	٩٠.٤٦
٨.	مساهمة المؤسسات التعليمية في تعزيز قدرة الدولة نحو تنمية الشباب وتعظيم مشروعاتهم التنموية داخل المدارس والروضات.	-	٢٦	٥٦	١٠٨	%٤٣.٩٠	٥٧.٤٦
٩.	يتم وضع خرائط استثمارية بتحديد مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص التي يمكن تنفيذها بالمدارس والروضات.	-	٨	٧٤	٩٠	%٣٦.٥٩	١٢٠.٦٨
	الدرجة الكلية للبعد				٨٦٠	%٣٨.٨٤	

قيمة (كا) الجدولية عند مستوي دلالة (٠.٠٥) = ٥.٩٩

يتضح من جدول (٦):

- تراوحت النسبة المئوية لآراء عينة البحث في عبارات البعد الاقتصادي ما بين (٣٦.٥٩%: ٤٣.٩٠%)، كما بلغت النسبة المئوية للبعد ككل (٣٨.٨٤%).
- توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في جميع العبارات وفي اتجاه عدم الموافقة.

ويرجع الباحثون تلك النتيجة إلى عدم الاعتماد علي الجوانب الاقتصادية في المنظومة التعليمية الحالية والتي بدورها لها القدرة علي توفير المخصصات المالية التي يمكن للمدارس والروضات الاستفادة منها في توفير أنشطتها حيث لا يتم استحداث مشروعات إنشائية لتطوير مجالات المنظومة التعليمية ولا يتم استغلال المنشئات والمرافق وطرحها للاستثمار من أجل الاستفادة منها علي المستوي الخدمي والتعليمي ولا يتم تطوير المنشئات التعليمية من خلال طرحها للاستثمار ووضع شروط للمستثمر لتطويرها واستحداث مجالات أخري ولا يتم استغلال الملاعب الرياضية وطرحها للاستثمار مما يزيد من توفير الدعم المادي للمدارس ولا يتم وضع خرائط استثمارية بتحديد مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص التي يمكن تنفيذها بالمدارس والروضات.

وهذا ما أكدته دراسة " حنان عثمان " (٢٠١٥) والتي أشارت نتائجها جاءت المشكلات الإدارية بدرجة عالية جداً من أبرزها قلة المباني النموذجية الملائمة وعدم مراعاة الكثافة السكانية عند أنشاء مدارس رياض الأطفال وضعف المخصصات المالية وتدني مستوي الصيانة، بينما جاءت المشكلات الفنية بدرجة عالية جداً ومن أبرزها التكلفة الباهظة لتأمين الوسائل التعليمية لرياض الأطفال وضعف الدعم من القطاع الخاص.

الإجابة علي التساؤل الرابع الذي ينص علي:

ما هي الرؤية المستقبلية لتطوير مدارس وروضات الأطفال وانعكاساتها علي تدعيم التنمية المستدامة كمدخل لإرثاء رؤية الدولة المصرية ٢٠٣٠ ؟

أولاً: فكرة الرؤية المقترح:

تتلخص فكرة الرؤية المقترح في وضع خطة لتطوير مدارس وروضات الأطفال لتدعيم أبعاد التنمية المستدامة والتي تتوافق مع رؤية الدولة المصرية نحو مجتمع أفضل بحلول عام ٢٠٢٠م من خلال الاستفادة الكاملة من آليات التنمية المستدامة ومعاييرها التي تفتقر إلى التنفيذ في مجال التعليم، من خلال إيجاد إستراتيجية مثلي يمكن من خلالها التعرف علي واقع الخدمة التربوية المقدمة والوقوف علي المعوقات التي تحول دون تطوير المنظومة التعليمية ومن ثم وضع الروئ المستقبلية للتطوير.

ثانياً: أهداف الرؤية المقترح:

تهدف الرؤية المقترح إلى:

- وضع خطة لتطوير مدارس وروضات الأطفال وذلك من خلال التعرف علي طبيعة الخدمة التربوية المقدمة، وذلك من خلال:

- دراسة الواقع الفعلي للجوانب الاجتماعية المتحققة.
- دراسة الواقع الفعلي للجوانب البيئية المتحققة.

- دراسة الواقع الفعلي للجوانب الاقتصادية المتحققة.
- التغلب على أوجه القصور داخل الروضات والمدارس.
- الاهتمام بالعاملين والسعي وراء تنمية قدراتهم ومهاراتهم.
- السعي لتغيير شامل في أداء الروضات والمدارس.
- تطوير وتحسين الخدمات التربوية المقدمة داخل مدارس وروضات الأطفال.
- الحفاظ على استمرارية تطوير الخدمات التربوية المقدمة من خلال المتابعة والتقويم المستمر.
- تنمية وصقل مهارات وقدرات القائمين علي العملية التربوية بما يؤدي إلى زيادة كفاءتهم الوظيفية.
- دراسة فعالية الأسلوب وتحليل استخدامه والاستفادة منه للخروج ببعض الاستنتاجات التي قد يكون لها دور في تحسين وتطوير الروضة والمدرسة.
- زيادة حصيلة الطفل العلمية من خلال بيئة ثرية مشوقة ومشجعة على التعلم.
- خفض معدلات الإخفاق التي تنتج عن أمور كثيرة من أهمها عدم القدرة علي التطوير المستمر للروضة والمدرسة.

ثالثاً: أسس بناء الرؤية المقترح:

- الرغبة في تنفيذ فاعليات الرؤية من قبل القائمين علي العملية التربوية.
- تبني المسئولين عن العملية التربوية لثقافة الرؤية والتطبيق الفعلي للتطوير التربوية.
- مراعاة المستوى الثقافي والتعليمي للطفل والعاملين بالمنظومة التعليمية.
- مراعاة توفير الآليات المناسبة لتنفيذ الرؤية.
- مراعاة توفير الإمكانيات اللازمة لتنفيذ الرؤية.
- مراعاة الزمن المخصص لتنفيذ الرؤية.

رابعاً: آليات التطبيق المقترح:

إن المدارس وروضات الأطفال المأمولة بحاجة إلى تطوير مستمر من أجل تطبيق مفاهيم التنمية المستدامة، ولابد أن تقتنع المستويات التربوية العليا (المخططين والمشرفين والمنفذين) بأهمية التغيير والتطوير بما يواكب الاتجاهات التربوية المعاصرة، ولكي تتمكن المدارس الروضات من تحقيق النجاح لابد من الاستعداد لها بما يلي:

- تصميم المعايير بحيث تركز كل منها على بناء مهارة واحدة محددة، وهذا يمكن المعلمين من اكتساب مهارات متطورة تمكنها من الترقي في عملها.
- تطوير المعايير بحيث تجعلها تواكب التقدم العصري والتكنولوجي.
- تصميم قاعدة بيانات مركزية مشتركة بين المدارس والروضات (الجهة التنفيذية) والجهة المشرفة عليها، تمكنها من تبادل المعلومات، والمشاركة في اتخاذ القرارات التربوية التطويرية.

- الإدارة الإلكترونية تستخدم في: تصميم الخطط التربوية، توزيع الخدمات التربوية، البريد الإلكتروني، تخطيط وتوزيع القوى البشرية وفق التخصصات ومعطيات محددة، الأعمال الإلكترونية، الشبكات الداخلية والخارجية، تنظيم وتوزيع الأعمال، الرد على الاستفسارات، صنع القرارات التربوية، بنك المعلومات عن الخدمات التربوية ومؤسساتها، بنك معلومات عن المناهج التربوية، بنك معلومات عن الأسئلة السنوية وفق السنة الدراسية والتخصص.
- بناء ثقافة تنظيمية في البيئة التربوية لاستيعاب التقنيات الجديدة سواء عن طريق إعادة الهيكلة للعمليات التنظيمية بما يساعد على توافق التنظيم التربوي مع الواقع واحتياجات الخطط التنموية.
- إدماج التقنيات في نظم الأداء الوظيفي التربوي بحيث يصبح التنظيم التربوي نسيجاً متكاملاً ومتفاعلاً فيما بين مكوناته.
- تصميم نماذج قياس الأداء التربوي بأسلوب يقيس واقع الأداء بطريقة منطقية تمكن من المتابعة الدقيقة الموضوعية وتعديل الأخطاء إن وجدت.
- تنوع قنوات الاتصال التي تربط ما بين المدرسة والروضة والمجتمع المحيط بها من جهة، وما بينها وبين الفئات المختلفة داخلها سواء معلمات وأطفال ومشرفين وأولياء أمور.
- استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي والوسائط المتعددة (Multimedia) والتدريب على استخدامها في التعليم.
- اعتماد منهج التدريب الموجه بالأداء لأنه يركز على المهارات والمعارف التي يحتاجها المعلمين فعلياً لتطوير أدائه الوظيفي.
- انتهاج مبدأ تقويم النتائج في البرامج التدريبية والذي يحدد مدى تطبيق مخرجات البرنامج التدريبي في بيئة العمل الوظيفي بالمدرسة والروضة.

خامساً: مقومات الرؤية المقترح:

لتحقيق أهداف الرؤية لابد من توافر المقومات التي يستند عليها والتي من أهمها:

- التمويل: يمكن تمويل هذا الرؤية من عدة جهات مثل (الدعم الحكومي المتمثل في رصد الميزانيات المناسبة لتنفيذها على مراحل بحيث لا يكون هناك إرهاق لميزانية التعليم، حث القطاع الخاص على المشاركة في دعم هذا الرؤية بصور مختلفة، التبرعات والهبات التي تقدم من أولياء الأمور لعملية التطوير من خلال حثهم من خلال مجالس الآباء، إيجاد آليات لتسويق الخدمات بما يعود بالنفع المادي علي الروضات وبما لا يضر الأنشطة ويعمل علي تطويرها، الترويج من خلال وسائل الإعلام المختلفة)، فكما هو معلوم فإن مصب هذا التطوير في المصلحة الوطنية.
- توفير الأجهزة والبرامج للمدارس والروضات.
- توفير وسائل الاتصال.
- تأهيل المعلمين من خلال وضع مقررات إلزامية متصلة بهذا الموضوع.

- دمج موضوع المعلوماتية في المناهج.
- إقامة الندوات والمحاضرات لتبصير رجال التعليم بالتطوير وأهدافه ومزاياه.

سادساً: تصميم الرؤية المقترح:

من أهم المعوقات التي تحد من فاعلية تطوير العملية التعليمية وتجعلها غير قادرة علي وضع خطة إستراتيجية محددة وواضحة المعالم الأمر الذي يؤدي إلى عدم إدراك القائمين على العملية التعليمية للأهداف المرجوة، وتعتمد هذه الرؤية على اقتراح آليات لتطوير العملية التربوية وتطوير جودة الخدمة المقدمة بالمدارس وروضات الأطفال ووضع تطوير واضح ومستمر للارتقاء بهما اعتماداً على الأسلوب العلمي لوضع البرامج والخطط التربوية وآليات التنمية المستدامة، وسوف يقترح الباحثون عدة خطوات لتصميم الرؤية المقترح:

١- المدخلات.
٢- العمليات التشغيلية.
٣- المخرجات.
٤- التغذية المرتدة.

مخرجات عمليات تشغيلية مدخلات

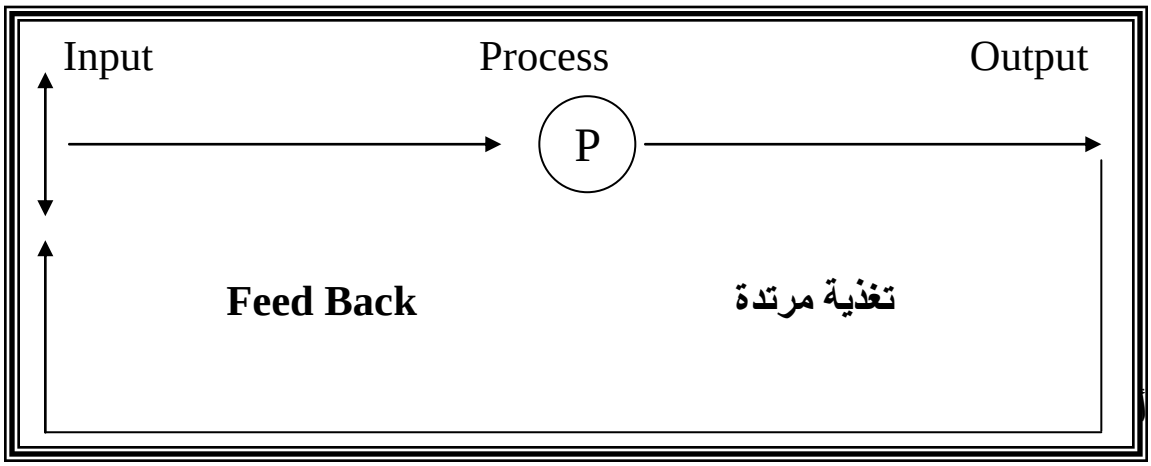

تعتبر مدخلات أي رؤية من الأمور الهامة التي يجب وضعها في الاعتبار ومراعاتها عند البدء في تنفيذها، ومن أهم الأمور الواجب مراعاتها:

- تحديد الغاية للوصول إلى المدارس والروضات المتطورة أمر تتطلبه مبادئ التخطيط السليم.
- الوضوح في تحديد المفاهيم والأهداف المرتبطة بالمدارس والروضات المتطورة يقلل من أسباب الخلاف والاختلاف حول تطوير الخدمات.
- النظر إلى مدارس وروضات اليوم على أنها نواة لمدارس وروضات المستقبل يساعد في تطويرها والنهوض بمستواها.

- النظر إلى التنمية المستدامة على أنها وسيلة جيدة للتعليم والتعلم.
- التركيز على المعلمين وتطوير أدائهم التدريسي وتدريبهم على استخدام معايير التنمية المستدامة الفعالة.
- التقويم المبني على الشفافية والوضوح والمصارحة لواقع التعليم اليوم يفيد في العمل على حل مشكلات المدارس والروضات اليوم وتطويرها لتتلاءم وحاجات المستقبل القريب.

وتتكون المدخلات من مجموعة النظم الفرعية التي تحقق نجاح خطة الرؤية، وقد تم تقسيمها طبقاً للمراحل التي تمر بها العملية التدريسية من تخطيط وتصميم وتنفيذ وتقييم إلى:

١- التعرف على الواقع الفعلي لإدارة المدارس والروضات:

أ- تحليل التنظيم الإداري داخل المدرسة والروضة.

ب- تحليل العمل الإداري.

ج- تحليل الأهداف والبرامج والأنشطة الداخلية والخارجية بالمدرسة والروضة.

د- تحليل الإمكانيات المادية والبشرية.

هـ- تحليل الأساليب المتبعة لتقويم والمتابعة.

و- تحليل المعوقات التي تواجه برامج الأنشطة المدرسية.

٢- تصميم بنود الرؤية:

أ- وضع الخطة العامة.

ب- وضع أساليب لتربية الطفل.

ج- استحداث الوسائل التربوية.

د - تطوير أداء القائمون بالتعليم.

هـ- تحديد البرنامج الزمني.

و- تحديد الميزانية المخصصة.

ثانياً: العمليات التشغيلية:

هي العنصر الثاني من عناصر تصميم الرؤية، وفيها يتم تحويل مدخلات الخطة السابق عرضها إلى مخرجات، ولقد اعتمد الباحثون عند إجراء العمليات التشغيلية على تحليل الواقع الفعلي للعمل داخل مدارس وروضات الأطفال من خلال قياس الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية المتحققة.

ومن ثم أمكن للباحثة من وضع العمليات التشغيلية على النحو التالي:

البعد الأول: البعد الاجتماعي: ويشمل:

- **تعزيز وتمكين المشاركة الاجتماعية لكافة فئات المجتمع:**

- تدعيم أنشطة ذوي الاحتياجات الخاصة وتقديم الدعم الكامل لهم.
- وضع خطط وبرامج المؤسسات التعليمية مع التغيرات المعرفية والظروف المستقبلية.
- تشعب البرامج والأنشطة الاجتماعية المختلفة مما يسهم علي إثراء العملية التعليمية.

ـ استحداث المشروعات التي يرغب الرأي العام فيها مما يؤدي إلى تحقيق رغباتهم وتطلعاتهم.
ـ تشجيع العاملين علي التطوير من خلال إيجاد مناخ إيجابي لحث كافة العاملين علي العمل والإبداع والابتكار.

- **تحسين البنية التحتية كضمان للارتقاء بجودة المنظومة التعليمية:**

ـ عقد بروتوكولات مع كافة مؤسسات الدولة للاستفادة منها في تطوير البنية التحتية التعليمية.
ـ استقطاب أحدث الأجهزة التعليمية التي تساعد علي تطوير العملية التدريسية.
ـ التعاقد مع الجهات الإنشائية الكبرى لتطوير المنشئات التعليمية تباعاً.

- **تحقيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات التعليمية لزيادة فاعليتها وكفاءتها:**

ـ التقييم المستمر وبأسلوب علمي لنظم الحوكمة الإلكترونية بالمؤسسات التعليمية.
ـ الاستفادة من اقتراحات العاملين عند رسم السياسات المستقبلية في ضوء الحوكمة الإلكترونية.
ـ تكوين لجان من قبل وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية لمتابعة وتقييم العمل المؤسسي بهدف رفع مستوي الكفاءة والفاعلية.
ـ وضع رؤية مستقبلية للتعرف علي العقبات والمشكلات التي تعرقل العملية التعليمية والعمل علي حلها بأسلوب علمي.
ـ إحداث الدمج والتكامل بين تحديد الأهداف وتقييم العاملين وتطوير أدائهم.

البعد الثاني: البعد البيئي: ويشمل:

- **تعزيز قدرة الأنظمة البيئية للمنشئات التعليمية علي التكيف والقدرة علي مواجهة المخاطر والكوارث.**

ـ تعديل قدرة المدارس والروضات المناسبة لطبيعة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
ـ إنشاء المدارس والروضات وفقا لأعلي المواصفات العالمية في العملية الإنشائية الآمنة.
ـ مراعاة عوامل الأمن والسلامة العالمية عن الشروع في عملية إنشاء المدارس والروضات.
ـ تعزيز قدرة المنشئات التعليمية للتعامل مع المخاطر المتوقعة التي قد تحدث نتيجة للتجمعات الكبرى.

- **تعزيز آليات البحث العلمي والتحفيز علي الإبداع والابتكار:**

ـ الاعتماد علي نتائج البحوث العلمية في المجالات التعليمية والاستفادة منها في تطوير المنظومة.
ـ تطوير قدرات العاملين من خلال تنمية إبداعاتهم من خلال صقلهم بالدورات التدريبية المتطورة في كافة المجالات التعليمية.
ـ التنسيق مع كليات التربية والتربية للطفولة المبكرة لإمداد مديرية التربية والتعليم بنتائج البحوث التي تسهم غي تطوير العملية التعليمية ومحاولة تطبيقها.
ـ الاستفادة بكافة التجارب العالمية في مجالات تطوير التعليم.

- **تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار البيئي والأمن المعلوماتي للمؤسسات التعليمية:**

ـ استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية.

ـ استخدام التقنيات الحديثة داخل المؤسسات التعليمية وخارجه بما يضمن القدرة علي مسايرة التقدم العملي.

ـ دمج مفهوم التنمية المستدامة في كافة برامج وأنشطة المدارس والروضات.

ـ وضع الاستراتيجيات المستقبلية إلى الحفاظ علي الاستقرار في المجالات البيئية والمعلوماتية المستحدثة.

ـ الاتصال بالأسواق الخارجية والحصول على التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

البعد الثالث: البعد الاقتصادي: ويشمل:

- **العائد الاقتصادي من ناتج استحداث المشروعات الاستثمارية المتنوعة:**

ـ استحداث مشروعات إنشائية لتطوير مجالات المنظومة التعليمية.

ـ تغطية مصروفات أنشطة المدارس والروضات بشكل كافي من خلال استثمار منشاتها.

ـ استغلال المنشئات والمرافق وطرحها للاستثمار من أجل الاستفادة منها علي المستوي الخدمي والتعليمي.

ـ استغلال الملاعب الرياضية بالمدارس وطرحها للاستثمار مما يزيد من توفير الدعم المادي للمدارس، علي أن تتم عملية الاستثمار بعد الانتهاء من اليوم الدراسي.

ـ إيجاد رعاة رسميين للمدرسة يقوم بالصرف علي أوجه الأنشطة المدرسية وتجهيز القاعات وتوفير القوي العاملة البشرية نظير وضع شعاراته علي أسوار المدرسة والمواقع الإلكترونية.

ـ طرح أسوار المدارس للاستثمار بنظام الخصخصة الجزئية (BOT) كحق انتفاع لمدة محددة، مما يسهم عائد تلك الإيجارات من الصرف وتطوير الأنشطة المتكاملة.

ـ طرح البوفيهات الخاصة بالمدارس للاستثمار.

ـ القيام بعمل البروتوكلات مع الجهات المعنية كالتضامن الاجتماعي ووزارة الاستثمار لتبني المشروعات الصغيرة للشباب داخل المدارس.

- **الآليات الاستثمارية المنفذة لدعم وتعزيز مكانة مصر وريادتها:**

ـ رفع العبء عن كاهل الدولة من خلال الآليات الاستثمارية المقترحة والتي توفي للمدرسة الموارد المالية لتطوير قاعات الدراسة والمبني المدرسي، وإمكانية سد العجز من العمالة من خلال التعاقد معهم من الوفرات الخاصة بمجالات الاستثمار.

ـ تنوع في المجالات الاستثمارية المختلفة لضمان حسن استثمار البنية التعليمية.

ـ تطوير المنشئات التعليمية من خلال طرحها للاستثمار ووضع شروط للمستثمر لتطويرها واستحداث مجالات أخري.

ـ تقديم الخدمات المختلفة للجمهور والتلاميذ علي أعلي مستوي من الخدمة من خلال طرح استغلالها للقطاع الخاص.

ـ مساهمة المؤسسات التعليمية في تعزيز قدرة الدولة نحو تنمية الشباب وتعظيم مشروعاتهم التنموية داخل المدارس والروضات.

- جعل المدارس والروضات مراكز منتجة من خلال تبني مشروعات الشباب داخل المدارس بعد الانتهاء من اليوم الدراسي وخاصة المتعلقة بالمشروعات الصغيرة.
- وضع خرائط استثمارية بتحديد مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص التي يمكن تنفيذها بالمدارس والروضات.
- استحداث إدارة محترفة بمديريات التربية والتعليم خاصة بطرح المشروعات الاستثمارية للقطاع الخاص وإجراء التعاقدات.
- استغلال الأنشطة الإعلامية في العصر الحديث كالإعلام المرئي وشبكات التواصل الاجتماعي في دعم الأنشطة المخصصة لضمان استمراريتها.

ثالثاً: المخرجات:

وهى بمثابة المدخلات بعد إجراء العمليات التشغيلية عليها وتقدير العائد من وراء الرؤية الخاصة بمدارس وروضات الأطفال، ومن منطلق أن المدارس وروضات الأطفال نظام مفتوح يؤثر في بيئة المجتمع ويتأثر به فأنه يتم التفاعل والتأثير بينه وبين البيئة المحيطة به وهى مجموعة الظروف الداخلية والخارجية وما تتضمنه من تفاعلات متبادلة وعلاقات تأثر وتتأثر به، ويمكن التعرف على تلك المخرجات تتمثل في:

- البيئة الداخلية:

والتي تتمثل في الارتقاء بمستوي المدارس وروضات الأطفال وإمدادها بأحدث الوسائل التعليمية الحديثة وتطوير المبني المدرسي ورفع كفاءة العاملين داخلها، وكذلك الارتقاء بمستوي الطفل العلمية وقدرته على التأثير في المجتمع الخارجي.

- البيئة الخارجية:

وهى التي تتمثل في قدرة الأطفال والطلاب على توظيف ما تم تعلمه في الواقع العملي من خلال تطبيق المناهج العلمية الموضوعة في الارتقاء بمستواها التعليمي والابتكاري وكذلك قدرتهم على التفاعل مع المجتمع والمؤثرات الخارجية التي تحيط بهم، وكذلك رضا أولياء الأمور ومدي إحساسهم بأن ما يتطلعون إليه قد تم تحقيقه، وكذلك رغبة مؤسسات المجتمع في التعاون الصادق مع المدرسة، وكذلك رغبة المستثمرين في تنفيذ مشروعاتهم داخل المدرسة.

رابعاً: التغذية المرتدة:

وهى تمثل الجانب الرقابي والذى يقوم بمقارنة مخرجات الرؤية بالأهداف الموضوعة مسبقاً لتحديد درجة تطابق النتائج الفعلية مع النتائج المستهدفة من الرؤية وكذلك تحديد الانحرافات التي تمت تمهيداً لعلاجها.

ويجب مراعاة القائمين على العملية الرقابية النقاط التي تعوق الرؤية عن القيام بدورها والتي من أهمها النظرة غير الواقعية للتطوير التربوي، المبالغة في توفير البيئات الافتراضية من خلال جودة التعليم، التراجع لاحقاً عن التوسع في تطبيق التقنيات التربوية، الافتقار للاستفادة من التطور التكنولوجي لوجوده داخل القاعات دون العمل على استخدامه.

سابعاً: تقييم الرؤية المقترح:

عملية تقييم الرؤية من أهم المراحل التي يجب الاهتمام بها، فالتعرف على جدوي عملية التطوير يجب التعرف على ما قدمته من إضافة للمنظومة وللمعلم وللطفل وولي الآمر، وهل أدي إلى تطوير الخدمة التربوية المقدمة أما أن هذه الرؤية تعتبر مضيعة للوقت ولا جدوي لها، وهناك العديد من الطرق التي يمكن استخدامها لتقييم عائد التطوير ويمكن تتبعها في النقاط التالية:

- التعرف على قدرات الأطفال المعرفية والعملية قبل تطبيق الرؤية بالمدارس والروضات سواء من خلال الاختبارات القبلية التي تتم قبل البدء في تنفيذ الخطة أو من خلال إجراء مقابلات مع السادة أولياء الأمور والتعرف على قدرات أبنائهم.
- تقييم مستوي المعلمين من خلال مقارنة نتائج تقييمهم بالطرق التقليدية القديمة مع أدائهم باستخدام التطوير المقترح والتعرف على ما إذا كان الرؤية قد أثر في مستوي أدائهم أم لا.
- تجويد مستوي الخدمات المقدمة بالمدرسة والروضة وقدرتها علي الوفاء بتطلعات أولياء الأمور وتوقعاتهم للخدمة المقدمة.
- زيادة الإقبال علي بعض المدارس وروضات الأطفال والتي نفذت التطوير بشكل صحيح وعملي وأدت إلى تطوير أدائها.
- زيادة إقبال أولياء الأمور علي حضور اجتماعات مجالس الآباء من أجل تطوير المدارس والروضات لإحساسهم بأن خطة التطوير والتفاعل الحادث قد أدي إلى استفادة أبنائهم.
- التقييم الذاتي للمدرسة والروضة من خلال فرق الجودة بالإدارات التعليمية.
- توفير الإمكانات المادية من خلال القطاع الخاص.
- إيرادات المدرسة في الأعوام السابقة ومقارنتها بإيراداتها بعد تنفيذ الرؤية.
- تطوير فصول ومعامل المدرسة من خلال الدعم المادي المقدم من عملية الاستثمار.
- زيادة استقطاب القوي العاملة بالمدارس والروضات من خلال القدرة علي الصرف عليهم من أوجه عملية الاستثمار.

الاستخلاصات:

١. ضعف الاعتماد علي مجالات التنمية المستدامة في المنظومة التعليمية الحالية.
٢. وجود العديد من نقاط الضعف التي تعوق المؤسسات التعليمية علي تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
٣. ضعف الجوانب الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات التعليمية.
٤. عدم تحقق الجوانب البيئية في المنظومة التعليمية الحالية.
٥. عدم الاعتماد علي الجوانب الاقتصادية في المنظومة التعليمية الحالية.

التوصيات:

١. دعوة القائمين علي العملية التربوية بوزارة التربية والتعليم لتطبيق الرؤية المستقبلية لتطوير مدارس وروضات الأطفال وانعكاساتها علي تدعيم التنمية المستدامة كمدخل لإرثاء رؤية الدولة المصرية ٢٠٣٠.
٢. مراعاة كافة المؤسسات التعليمية بوضع أهدافها بما يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والسعي نحو تحقيق أهدافها التنموية.
٣. إزالة كل المعوقات التي تواجه المنظومة التعليمية في الجوانب الإدارية والفنية والتنفيذية.
٤. عقد دورات تدريبية مستمرة لإعداد المعلمين والمعلمات في مجال تطوير التعليم والتنمية المستدامة.
٥. إعداد صف ثاني من الكوادر القيادية يمكن الاعتماد عليها في المستقبل.
٦. بناء ثقافة تنظيمية في البيئة التربوية لاستيعاب التقنيات الجديدة سواء عن طريق إعادة الهيكلة للعمليات التنظيمية بما يساعد على توافق التنظيم التربوي مع الواقع واحتياجات الخطط التنموية.
٧. تطبيق مفهوم الإدارة التربوية الإلكترونية كنموذج تنظيمي يتماشى مع متطلبات العصر، حيث يتم تشكيل التنظيم التربوي على أسس ومعايير تضمن أعلى مستويات الكفاءة في الأداء ويمتاز بالمرونة واستخدام آليات الإدارة الإلكترونية في وظائف الإدارة التربوية.
٨. التوسع في إقامة المشروعات التنموية الحديثة والتي تواكب التطور الحادث في مجال التعليم.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٨): **التقرير الإحصائي الوطني لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في جمهورية مصر العربية**، القاهرة.

إيمان علي معبد الزهري (٢٠٢٠): دور المجلس القومي للمرأة في التنمية المستدامة بالتطبيق علي الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ م، **مجلة الدراسات المستدامة**، مؤسسة الدراسات المستدامة، القاهرة.

حسام الدين السيد أحمد منصور (٢٠١١): **الدور التربوي للمركز القومي لثقافة الطفل** (دراسة تقويمية)، كلية التربية، جامعة سوهاج.

حنان عثمان (٢٠١٥): **المشكلات الإدارية والفنية التي تواجه مديرات مدارس رياض الأطفال الحكومية بمدينة الرياض**.

علاء الدين محمود زهران (٢٠١٩): من الخطط الخماسية إلي الاستراتيجيات التنموية: خبرات وآفاق في رحاب تجربة التخطيط والتنمية المصرية، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، معهد التخطيط القومي.

عمر مرسي (٢٠١٨): تصور مقترح لمتطلبات الرؤية الإستراتيجية لمصر ٢٠٣٠ م في مجال البحث التربوي، **مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط.

كمال عبد الحميد زيتون (٢٠٠٤): تحليل نقدي لمعايير إعداد المعلم المتضمنة في المعايير القومية للتعليم في مصر، **المؤتمر العلمي السادس عشر للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس (تكوين المعلم)**، جامعة عين شمس، ٢١ – ٢٢ يوليو.

نورهان مصطفى عبود (٢٠١٨): تصور متطلبات تطوير مؤسسات رياض الأطفال لاستيعاب ذوى الاحتياجات الخاصة في ضوء بعض التجارب العالمية المعاصرة، **رسالة ماجستير**، قسم أصول تربية، كلية التربية، جامعة دمياط.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Cheppard , Charles Johannes: **A School- Based Indicator Model for Quality Education in South Africa**, D.A.I.,VOL(60), No(11), May 2010.

Moura E Sa P. ; Saraiva p.: The Development of an Ideal Kindergarten through concept engineering / quality function deployment, **Total Quality Management**, volume 12 number 3 , , May 2011.

ثالثاً: مراجع شبكة المعلومات الدولية:

رئاسة مجلس الوزراء: **إستراتيجية التنمية المستدامة – مصر ٢٠٣٠**، جمهورية مصر العربية. متاح علي الموقع الإلكتروني:

http: www.cabinet.gov.eg/Arabic/Government Strategy , Pages ,Egypt ,Vision 2030.aspx, ٢٠١٨.